

آلاف الفلسطينيين يتظاهرون في الضفة الغربية ضد ترامب



فلسطينيون يرفعون الأعلام خلال تظاهرة في نابلس ضد نية ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس

مع إسرائيل. وأضاف العالول أن الفلسطينيين لا يمكنهم القبول بغير القدس الشرقية عاصمة لدولتهم وسيكون لهم ردوداً سياسية وميدانية حال نقل السفارة الأميركية. ودعا العالول إلى تحرك الدول العربية والإسلامية لمنع نقل السفارة الأميركية وما وصفه من تداعيات خطيرة للخطوة بتكريس الاحتلال الإسرائيلي والقضاء كلياً على فرص إقامة دولة فلسطينية.

وكان عباس قال قبل يومين إن احتمال نقل السفارة الأميركية لدى إسرائيل إلى القدس «سيعطل أي تقدم في المستقبل ويعطل عملية السلام».

وأضاف عباس، للصحافيين في مدينة رام الله، إن خطوة كهذه «ليس أمراً استفزازياً فقط، إنما أكثر من استفزازي وستسيء لعملية السلام ككل»، داعياً ترامب إلى عدم تنفيذ ذلك.

وتتوقع إسرائيل أن يتم الإعلان عن نقل

رام الله - د ب أ

تظاهر آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية أمس الخميس (19 يناير/ كانون الثاني 2017) ضد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب وذلك قبل يوم واحد من تسلمه مهامه رسمياً.

واحتج هؤلاء خلال تظاهرات في كل من نابلس ورام الله والخليل على نية ترامب نقل السفارة الأميركية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى مدينة القدس.

ورفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية وشعارات مناهضة لترامب وأخرى تطالبه بعدم تنفيذ نقل السفارة الأميركية.

وجرت التظاهرة بدعوى مشتركة من الفصائل الفلسطينية.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محمود العالول التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إن احتمال نقل السفارة الأميركية إلى القدس سيغني فلسطينياً إلغاء جميع المعاهدات الموقعة

«طالبان» تسعى لطمأنة الإمارات بأنها ليست وراء هجوم في أفغانستان

بيشاور (باكستان) - رويترز

وقال عضو بارز في طالبان يقيم في قطر إن الحركة تعزم إرسال وفد للعزاء في الدبلوماسيين وتوضيح أنها لم تكن وراء الهجوم.

وأضاف «تربطنا علاقات ودية للغاية مع بعض الدول في العالم الإسلامي ومنها الإمارات ولا نرغب على الإطلاق في استهدافها».

وتابع قوله «استهدفنا عدداً من الدبلوماسيين والبعثات الأجنبية في أفغانستان وأتحت لنا عدة فرص لمهاجمة دبلوماسيين من دول إسلامية لكننا لم نفعل لأنهم أصدقاؤنا».

ولم يصدر تعليق فوري من مسؤولين إماراتيين.

وفي قندهار تواصل السلطات التحقيق في الهجوم الذي أصيب فيه حاكم الإقليم وقتل نائبه.

وقال قائد شرطة قندهار الجنرال عبد السرازق وهو أحد القادة المناهضين بشدة لطالبان والذي نجا هو نفسه من الهجوم إن نحو 20 شخصاً احتجزوا لاستجوابهم منهم

عمال وموظفون حكوميون بينهم طباط وحراس.

وقال إن فريق تحقيق إماراتياً يضم خبراء من بريطانيا زار قندهار لكنه غادر المدينة.

قال مسئول بارز من حركة طالبان الأفغانية أمس الخميس (19 يناير/ كانون الثاني 2017) إن الحركة سعت لطمأنة دولة الإمارات العربية بأنها لم تكن وراء هجوم في مدينة قندهار الجنوبية قتل فيه خمسة دبلوماسيين إماراتيين وأصيب السفير. وألقت السلطات الأفغانية باللوم فيه على حركة طالبان والمخابرات الباكستانية.

لكن طالبان نفت مسؤوليتها عن الهجوم واتهمت «دوائر مخابرات سرية» مقربة من الحكومة بتنفيذه لتدمير علاقة «ودية» مع حكومة عربية. ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن الهجوم.

وكثيراً ما استهدف المتشددون مسئولو الحكومة الأفغانية لكن الهجوم على دبلوماسيين من دولة إسلامية كانت تربطها علاقات طيبة مع طالبان في السابق كان صدمة كبيرة مما دفع الحركة المتشددة إلى السعي لطمأنة الإمارات.

ويقيم عدد من الأعضاء البارزين في حركة طالبان في قطر حيث افتتحت الحركة مكتباً سياسياً في العام 2013. ويعتقد أن أعضاء آخرين يقيمون في الإمارات.

مصر تحيل 304 أشخاص للمحاكمة للاشتباه بصلتهم بهجمات نسبت للإخوان

القاهرة - أ ف ب

أحالت النيابة العامة في مصر 304 مشبوهين بينهم قادة في تنظيم الإخوان المسلمين المحظور متواجدين في تركيا إلى محكمة عسكرية بتهمة تنظيم جماعات تبنت عدة هجمات في القاهرة العام الماضي.

والقضية هي الأكبر التي تربط هجمات مسلحة حصلت في البلاد بتنظيم الإخوان المسلمين الذي ينتمي إليه الرئيس الإسلامي السابق محمد مرسي الذي أطاح به الجيش العام 2013.

وذكر بيان أن النائب العام أمر الأربعاء بإحالة 304 من أعضاء «حركة حسم الإرهابية إلى القضاء العسكري لتورطهم في 14 جريمة».

وأضاف أن المشتبه بهم الذين يعيش عدد منهم في الخارج أسسوا حركة (حسم) التي تبنت عدة اغتاليات وهجمات في القاهرة ودلتا النيل.

وذكر بيان النيابة أن «المتهمين عقب ضبط الكثير من قيادات جماعة الإخوان اتفقوا على إحياء العمل المسلح للتنظيم بعد التصديق الأمني عليهم».

كما اتهمهم بتشكيل تنظيم آخر يطلق عليه لواء الثورة، ظهر العام الماضي وتبنى عدة هجمات في القاهرة بينها اغتيال عميد في الجيش في أكتوبر/ تشرين الأول.

وأضاف البيان أن من بين المشتبه بهم قادة وعناصر في تنظيم الإخوان فروا من حملة



REUTERS

عضو من قوات الأمن خارج محكمة في القاهرة

الاعتقالات إلى تركيا.

ورغم تبني حسم ولواء الثورة عدة هجمات وتفجيرات استهدفت ضباطاً في الشرطة وقضاة، إلا أن أياً من الجماعتين لم تعلن صلتها بالإخوان. ولكن جماعة لواء الثورة ذكرت في البيان الذي

المبعوث الأميركي يحذر من المبالغة في الثقة بالمعارضة المسلحة بالسودان

واشنطن - رويترز

حث المبعوث الأميركي للسودان وجنوب السودان المجتمع الدولي على توخي الحذر في التعامل مع جماعات المعارضة السودانية المسلحة التي قال إنها تضع مطامحها السياسية فوق مصلحة الشعب.

وقال المبعوث دونالد بوث أمس الأول (الأربعاء) قبل يوم واحد من تركه منصبه تزامناً مع انتهاء فترة ولاية إدارة باراك أوباما إنه تحدث في الأونة الأخيرة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال بشأن مقترح أميركي لتوزيع الغذاء والدواء على مناطق الصراع التي تسيطر عليها هذه الجماعة المسلحة لكنها رفضت العرض.

وتأتي التصريحات بعد أسبوع من تحرك إدارة أوباما لرفع حظر تجاري مستمر منذ 20 عاماً وتخفيف عقوبات مالية على السودان قائلة إن حكومته تعاونت في التصدي لتنظيم «داعش» وغيره من الجماعات المتشددة.

وقال بوث في مؤتمر في واشنطن «وجدت أن بعض زعماء المعارضة السودانية -خاصة المسلحة منها- على أتم الاستعداد لتجاهل مصالح ومنافع المواطن العادي من أجل مطامعهم السياسية الطويلة».

وأضاف «ينبغي أن نحرص على ألا نضعهم في مكانة رفيعة ليست محل شك. من المهم أن نتوخى الحذر تجاه من نتعامل معه» مشيراً إلى الحكومات الأجنبية والجماعات التي تدعم المعارضة.

وقال المبعوث الأميركي إن رفض الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع



المبعوث الأميركي للسودان دونالد بوث

الشمال العرض الأميركي بتقديم مساعدات إنسانية خلال اجتماع في باريس كان «إهداراً لفرصة كبيرة لإحداث تقدم في مفاوضات السلام ومساعدة الناس الذين يزعمون أنهم يقدمون لهم يد العون».

وتابع «حتى ونحن نطالب الحكومة بالوفاء بالتزاماتها إزاء السلام، علينا أيضاً أن نطالب المعارضة بأن تنحي المطامح السياسية الشخصية جانباً وتعطي الأولوية لشعبها».

وقال بوث «كما أن هناك متشددين داخل الحكومة السودانية يتمسكون بأفكار خاطئة بأنه يمكن تحقيق نصر عسكري... هناك أيضاً زعماء الجماعات المسلحة الذين يعتقدون أن من الصواب أن يواصلوا القتال مهما كانت التكلفة بالنسبة لشعبهم».



REUTERS

النائبة المستقلة أيلين نازليكا خلال مناظرة للاحتجاج على التعديلات الدستورية المقترحة في البرلمان التركي

نقيب المحامين الأتراك: نظام أردوغان الرئاسي سيصبح «سلطنة»

أنقرة - د ب أ، رويترز

حذر نقيب المحامين الأتراك،

متين فايز أوغلو من أن الدستور الجديد الذي يعمل الرئيس رجب طيب أردوغان على تمريره في تركيا سوف يحول البلاد بشكل

فعلي إلى «سلطنة» ما يعني نهاية الديمقراطية. وقال فايز أوغلو للصحافيين في العاصمة التركية أنقرة: «في كتبنا لدينا مصطلح خاص لهذا وهذا يسمى سلطنة».

وجاء حديثه فيما كان البرلمان يقر سريعاً عدة مواد جديدة في الدستور لتعزيز الرئاسة في دستور البلاد. وحتى الآن حصلت الـ18 مادة على غالبية الثلاثة أخماس المطلوبة في الجولة الأولى من التصويت.

وحذر فايز أوغلو من أن هذه يمكن أن تكون «آخر انتخابات حرة».

وتخضع تركيا بالفعل لحالة الطوارئ منذ الانقلاب الفاشل في يوليو/ تموز 2016، ما يقيد بعض الحريات. وسجن أكثر من 40 ألف شخص منذ محاولة الانقلاب ويقول المنتقدون إن حملة الإجراءات الصارمة امتدت إلى مجموعة واسعة من منتقدي الحكومة.

ويقول أكبر حزبين معارضين بالبرلمان إن مشروع التعديلات الذي يشمل 18 مادة ويمكن أن يسمح لأردوغان بحكم البلاد حتى العام 2029 سيعمم الحكم السلطوي في تركيا العضو بحلف شمال الأطلسي والمرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

إلى «عدم استقرار وفوضى» غير أنه شك في أن الاستفتاء سوف يمر.

وأقر البرلمان التركي المواد السبع الأولى في جولة ثانية من التصويت الليلة الماضية على مشروع إصلاحات دستورية

يوسع صلاحيات الرئيس رجب طيب أردوغان وهو ما يمهد الطريق لطحها في استفتاء خلال الربيع.

ويقول أكبر حزبين معارضين بالبرلمان إن مشروع التعديلات الذي يشمل 18 مادة ويمكن أن يسمح لأردوغان بحكم البلاد حتى العام 2029 سيعمم الحكم السلطوي في تركيا العضو بحلف شمال الأطلسي والمرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ويقال إن إجراء في الربيع وشملت المواد السبع التي تم إقرارها زيادة عدد النواب من 550 إلى 600 وخفض الحد الأدنى لعمر النائب من 25 إلى 18 عاماً وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية كل خمسة أعوام.

وتسمح المادة السابعة للرئيس بأن يكون عضواً في حزب سياسي. وبعد التصويت على كل مادة من إجمالي 18 مادة يجري النواب تصويتاً نهائياً على مجموعة الإصلاحات بالكامل. ومن المتوقع استكمال التصويت ليل الجمعة.

وإذا أعطى البرلمان موافقته النهائية على مجموعة الإصلاحات فستطرح في استفتاء يتوقع أن يجري في الربيع.